

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الثامنة عشرة
(٤-٨ أيار/مايو ٢٠١٥)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ناقشت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثامنة عشرة دور العلم والتكنولوجيا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإضافة إلى ذلك، نظرت في الموضوعين ذوي الأولوية "الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و "التنمية الرقمية"، وعقدت حلقات نقاش بشأن هذين الموضوعين. كما تضمنت الدورة جزءاً متعلقاً بعمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

وعُقدت اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية خلال الدورة، تناول إحداها موضوع "إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار"، في حين تناول اجتماع آخر موضوع "الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات".

وأحيل الموجز الذي أعده الرئيس بشأن موضوع "إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار" (E/2015/78) إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة عام ٢٠١٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٥ حول موضوع "إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات".

وخلال المناقشات بشأن هذا الموضوع، نوه المشاركون بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة التنافسية الوطنية، ومواجهة التحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى غرار ذلك، اعترفوا بالدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عوامل تمكين لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتبادل المشاركون التجارب الناجحة على الصعيد الوطني في تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات لتحفيز النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. واتفقوا على أن ما يسهّل نجاح استخدام التكنولوجيا وسياسات الابتكار، من جملة تدابير، هو إشاعة بيئة مؤاتية للسياسات تتيح لمؤسسات التعليم والبحوث والأعمال التجارية والصناعة الابتكار والاستثمار وتحويل العلم

والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص عمل ونمو اقتصادي. وفي هذا الصدد، أكدوا ضرورة اتباع مقاربات جديدة تدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر حيوية في خطط التنمية الوطنية.

وعليه، دعا المشاركون الحكومات إلى تعزيز القدرات المحلية على الابتكار باعتبارها وسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. وأوصوا بربط وثيق بين العلم والتكنولوجيا والابتكار، من جهة، واستراتيجيات التنمية المستدامة من جهة أخرى، بإبراز الدور المحوري لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخطيط الوطني. وعلى غرار ذلك، شجعت الحكومات على الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية على المستوى المحلي؛ ويمكن لهذا الجهد أن يشمل التعاون مع البرامج الوطنية وفي ما بينها. وأخيراً، سلط المشاركون الضوء على ضرورة الحد من العقبات التي تحول دون الاستفادة على قدم المساواة للمرأة والفتاة إلى العلم والتكنولوجيا، وكذلك إلى ضرورة إدماج منظور مراعي للاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرامج الإنمائية.

وعملًا بالفقرة ٥٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٤، نظمت اللجنة مناقشة موضوعية بشأن التقرير عن الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهي في طور إعداد تقرير عنها، من خلال المجلس، إلى الجمعية العامة التي تعكف على إجراء استعراض عام لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥ (انظر المرفق الثاني).

وبتناول الموضوع ذي الأولوية "الاستشراف الاستراتيجي لخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، ناقش فريق من الخبراء الدور المحتمل للاستشراف الاستراتيجي في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وساد اعتراف على نطاق واسع بأن من شأن ممارسات الاستشراف التكنولوجي أن تساعد مقررري السياسات والجهات المعنية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل من خلال تحديد تحديات وفرص التنمية التي يمكن التصدي لها من الناحية الاستراتيجية.

وشجع المشاركون الحكومات على أن تجري، منفردة ومجموعة، بحثاً منظومياً، يشمل ممارسات الاستشراف، بشأن الاتجاهات الجديدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، أوصى المشاركون بتوسُّل عمليات الاستشراف الاستراتيجي من أجل تحديد الفجوات المحتملة في التعليم في الأجلين المتوسط والطويل، ومعالجة هذه الثغرات بمزيج من السياسات بينها تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة

والرياضيات (STEM) والتدريب المهني. وأوليَّ اهتمام خاص بالفجوة القائمة والمستمرة بين الجنسين في ميادين العلوم والتكنولوجيا والابتكار بشكل عام، وفي تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بشكل خاص، وضرورة جذب واستبقاء النساء والفتيات في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

واتفق المشاركون على استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع على إجراء نقاش منظم بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك ممثلون عن الحكومة والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص (ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وأن من شأن هذه المناقشات أن تساعد على إيجاد فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل وتوافق على السياسات المقبلة. وجرى تشجيع الحكومات أيضا على إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية على فترات منتظمة والتعاون في إنشاء نظام لرسم الخرائط لاستعراض وتبادل نتائج الاستشراف في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك المشاريع التجريبية.

ودعا المشاركون اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى العمل بوصفها محفلا للتخطيط الاستراتيجي ولتوفير الاستشراف بشأن الاتجاهات البالغة الأهمية في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات رئيسية من الاقتصاد، ما يوجه الانتباه إلى أوجه التكنولوجيا الناشئة والثورية. وعلى غرار ذلك، طلب المشاركون من اللجنة التوعوية وتيسير الربط الشبكي والشراكات بين مختلف منظمات الاستشراف في مجال التكنولوجيا، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بهدف تحسين التعاون الدولي في مجال أدوات ومنهجيات الاستشراف في ميدان التكنولوجيا.

وفي إطار النظر في موضوع "التنمية الرقمية" ذي الأولوية، عمل فريق الخبراء على تحليل التغييرات الناشئة في مجال التنمية الرقمية في ما يتعلق بأوجه التكنولوجيا الرقمية والخصائص السكانية والأولويات الإنمائية، بما في ذلك الدور الأساسي للتنمية الرقمية في التنمية المستدامة. واتفق أعضاء الفريق على أن نظاما إيكولوجيا رقميا جيد التصميم، يشمل عناصر مثل البنية التحتية التكنولوجية، والبنية التحتية للبيانات، والبنية التحتية المالية، والبنية التحتية المؤسسية، والبنية التحتية البشرية، هو شرط أول لتحقيق تنمية رقمية فعالة.

ونتيجة لذلك، دعا المشاركون الحكومات الوطنية إلى إجراء تقييمات لنظم الابتكار الوطنية، تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية، من أجل تحديد مواطن الضعف واتخاذ إجراءات تدخل سياساتية فعالة لتعزيز العناصر الأضعف. وعلى غرار ذلك، شجعت الحكومات على أن تضع سياسات من شأنها تقديم الدعم لتطوير النظم الإيكولوجية الرقمية الشامل للجميع

وتشجيع تطوير المضمون المحلي واجتذاب ودعم استثمارات القطاع الخاص، والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة. وأبرزَ المشاركون ضرورة قيام الحكومات بتشجيع المواطنين الملمين بالتكنولوجيا الرقمية على الاضطلاع بدور رئيسي في النهج القائمة على المجتمعات المحلية في بناء القدرات على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي إطار البند من جدول الأعمال بعمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، عرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استعراض تايلند للعلم والتكنولوجيا والابتكار على اللجنة. وقد أجري الاستعراض بالتعاون مع المكتب الوطني لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تايلند. وهنا المشاركون تايلند على قيامها بهذه العملية لتقدير وتقييم سياساتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأشادوا بالأونكتاد لجودة التقرير وفائدة توصياته وأهمية برنامج الاستعراض بالنسبة إلى البلدان النامية.

وجرى تبادل للآراء في أعقاب عرض استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي قدمته تايلند، ما أتاح للمشاركين من مناقشة المسائل السياسية التي أبرزها الاستعراض، فضلا عن خبراتهم الوطنية في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز النمو والتنمية. ومن هذه المسائل التي ناقشها المشاركون أهمية تنفيذ البرامج التي تعزز الاستغلال التجاري لنتائج البحوث. وركزت التعليقات أيضا على ضرورة استمرارية السياسات ورصد وتقييم الانتقال من الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على الابتكار، تنمية اقتصاد تنافسي على الصعيد العالمي يستغرق سنوات، إن لم يكن عقودا، من الخيارات السياسية المتأنية المدعومة باستثمارات استراتيجية ترمي إلى بناء قدرات صلبة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. واتفق المشاركون على أن هذه التوظيفات مطلوبة عادة في التعليم والبنية التحتية للتدريب (ولا سيما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) والعلم والتكنولوجيا والابتكار والبرامج، والبحث والتطوير.

وفي ما يتعلق بتطوير اقتصاد قائم على الابتكار، شدد المشاركون على أهمية إنشاء أطر مؤسسية فعالة لتعزيز تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار. واعتُبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما بين الصناعة والبحث والحكومة، أمرا حيويا لتحقيق النجاح، وكذلك التعاون والدعم على الصعيد الدولي. وتطرق بعض المشاركون إلى مسألة لا مركزية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، معتبرين أن من شأن ذلك أن يساعد على الحد من الفوارق في القدرات ومن أوجه التفاوت بين المناطق. وأخيرا، أفاد عدد قليل من المشاركين بأن بلدانهم هي في طور إجراء، أو التخطيط لإجراء، استعراض لسياساتها

الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وأعربوا عن اهتمام في إجراء استعراض للعلم والتكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع الأونكتاد.

وفي الفصل الأول من هذا التقرير، توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قرارين، يتعلق الأول بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والآخر بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتوصي اللجنة أيضا المجلس بأن يعتمد مشاريع المقررات الخمسة التي مدد المجلس فيها لفترة خمس سنوات أخرى ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، وكذلك ترتيبات مشاركة الجهات المعنية غير الحكومية في أعمال اللجنة، وبأن يأخذ علما بتقرير اللجنة عن دورها الثامنة عشرة ويقر جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورها التاسعة عشرة. واختارت اللجنة ”مدن وبني تحتية ذكية“ و ”الاستشراف من أجل التنمية الرقمية“ بوصفهما الموضوعين ذوي الأولوية للنظر فيهما خلال دورته التاسعة عشرة. وهو سيحدد جوانب محددة من المواضيع في الاجتماع المقبل للفريق العامل بين الدورات، وينظر فيها.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن دورة اللجنة في الموقع

www.unctad.org/cstd

الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها	١٠
ألف - مشروعا قرارين لاعتمادهما من المجلس	١٠
الأول - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها . .	١٠
الثاني - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٣
باء - مشاريع مقررات لاعتمادها من المجلس	٣٠
الأول - تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣٠
الثاني - مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣٠
الثالث - مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣١
الرابع - مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣٢
الخامس - تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورها الثامنة عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورها التاسعة عشرة ووثائقها . . .	٣٣
جيم - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها	٣٤
المقرر ١٠١/١٨	
الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورها الثامنة عشرة	٣٤
الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي	٣٥
الثالث - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣٨

الموضوعان ذوا الأولوية:

٣٨	(أ) الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
٣٨	(ب) التنمية الرقمية
٤١	الرابع - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار
٤٢	الخامس - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة التاسعة عشرة للجنة
٤٣	السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة ووثائقها
٤٤	السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة
٤٥	الثامن - تنظيم الدورة
٤٥	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٤٥	باء - الحضور
٤٦	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٤٦	دال - جدول الأعمال وتنظيم الدورة
٤٧	هاء - الوثائق

المرفقات

٤٨	الأول - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة عشرة
	الثاني - تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن مناقشتها الموضوعية لتقرير الاستعراض العشري عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي أجريت خلال دورتها الثامنة عشرة
٤٩	

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين لاعتمادهما من المجلس

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٧/٢٠١٤ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/٣٠٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(١) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "التنمية الرقمية"^(٣)،

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقريرين الآتفي الذكر في الوقت المناسب،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - يلاحظ التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات المعنية التي تضطلع به وعلى الأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل وأدوار اللجان الإقليمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة تنسيق عملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٢ - يحيط علماً بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة والموجز التنفيذي لكل منها المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى اللجنة والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

٣ - ينوه تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي ييسره اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(٢) A/70/63-E/2015/10.

(٣) E/CN.16/2015/2.

٤ - يكرر تأكيد أهمية مواصلة عملية تنسيق تنفيذ نتائج القمة العالمية الذي تقوم به جهات معنية متعددة باستخدام أدوات فعالة، بهدف تبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموماً، ويشجع جميع الجهات المعنية على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهد بها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى توفير ما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها قاعدة بيانات التقييم؛

٥ - يؤكد الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٦ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتين جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة، وتحقيقاً لذلك، طلبت إلى المجلس أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ ولاية اللجنة وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك النظر في تعزيز اللجنة، مع الأخذ في الاعتبار النهج القائم على تعدد الجهات المعنية؛

٧ - يلاحظ مع الارتياح عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العشري للقمة العالمية في جنيف، من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي نظمته الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبوثيقتيه الختاميتين: بيان عن تنفيذ نتائج القمة العالمية ورؤية للقمة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨ - يهيب بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم والامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

٩ - يرحب بالتقدم الذي أشر إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، وخصوصاً أن التنامي السريع لإمكانية الحصول على

هواتف محمولة منذ عام ٢٠٠٥ يعني أنه ينبغي لأكثر من نصف سكان العالم أن يكونوا قادرين على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها بحلول نهاية عام ٢٠١٦. بما يتفق مع أحد أهداف القمة العالمية، وأن ما يعزز قيمة هذا التقدم ظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الخدمات الصحية باستخدام الأجهزة المحمولة وتوفير المعلومات المتعلقة بالزراعة باستخدام الأجهزة المحمولة وإجراء المعاملات باستخدام الأجهزة المحمولة وإنجاز الإجراءات الحكومية باستخدام الأجهزة المحمولة والحكومة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية والخدمات التي تساعد على تحقيق التنمية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات؛

١٠ - يلاحظ مع بالغ القلق أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بأسعار ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الفائدة المرجوة من العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو فعال لسد الفجوة الرقمية؛

١١ - يسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفعها، ويهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المعنية توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها؛

١٢ - يسلم أيضا بالنمو السريع للشبكات ذات النطاق العريض، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوة الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها، وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى، وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

١٣ - يسلم كذلك بأن الانتقال إلى بيئة تسودها الاتصالات بالأجهزة المحمولة يحدث تغييرات كبيرة في الأساليب التي تستخدمها الجهات المسؤولة عن تشغيل الشبكات في تسيير أعمالها ويتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات

الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي السبل التي يمكن بها استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

١٤ - يسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في العديد من البلدان النامية لا تزال، رغم كل التطورات والتحسين الملحوظ في بعض النواحي، غير متاحة لغالبية السكان، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، ولا تزال في غير متناولهم؛

١٥ - يسلم أيضا بازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وبتغير طابع الفجوة الرقمية أيضا في بعض الحالات من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنيوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائم على تعدد الجهات المعنية، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

١٦ - يحيط علما بالتقرير العالمي للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية المعنون "حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٤: تحقيق عالمية النطاق العريض"، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للربط بالنطاق العريض، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية؛

١٧ - يلاحظ أنه، على الرغم من إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

١٨ - يقر بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم لبناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

١٩ - يلاحظ استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل التطبيقات الإلكترونية في مجال البيئة ومساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر والتخفيف من آثار تغير المناخ والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي وخدمات السحابة الحاسوبية وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة والخدمات التي يجري توفيرها باستخدام الأجهزة المحمولة وحماية الخصوصية على الإنترنت وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتهم، وبخاصة من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت؛

٢٠ - يكرر تأكيد أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أن تطبيق السياسة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب توحيد مؤشرات موثوق بها محدثة بانتظام لرصد الأداء فيما يتعلق بالسلع والخدمات وكفاءتها ونوعيتها وتوفرها بأسعار ميسورة والمواءمة بينها؛

إدارة الإنترنت

٢١ - يعيد تأكيد ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

٢٢ - يعيد أيضا تأكيد الفقرات ٣٤ إلى ٣٧ و ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات^(٤)؛

تعزيز التعاون

٢٣ - يسلم بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

(٤) انظر A/60/687.

٢٤ - يسلم أيضا بأن العملية المتوخى منها تعزيز التعاون المقرر أن يشرع فيها الأمين العام واشتركت فيها جميع المنظمات المعنية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٦ ستضم جميع الجهات المعنية، حسب دور كل منها، وستمضي بأسرع ما يمكن وفقا للإجراءات القانونية وسيراعى فيها الابتكار؛ وبأنه ينبغي للمنظمات المعنية أن تبدأ الاضطلاع بعملية ترمي إلى تعزيز التعاون تضم جميع الجهات المعنية وتمضي بأسرع ما يمكن وسيراعى فيها الابتكار؛ وبأنه سيطلب إلى المنظمات المعنية نفسها تقديم تقارير أداء سنوية؛

٢٥ - يشير إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكاليف الصادر عن القمة العالمية بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس، عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها ووضع توصيات بشأن كيفية القيام بذلك التكاليف على نحو تام، وأنها طلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام ٢٠١٤، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٦ - يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٩٥/٦٧ إلى رئيس اللجنة كفالة التمثيل المتوازن في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بين الحكومات من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة وبين المدعويين من جميع الجهات المعنية الأخرى، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

٢٧ - يلاحظ أن الفريق العامل عقد أربعة اجتماعات في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤ بحث خلالها ولاية تعزيز التعاون عن طريق إصدار استبيان والتماس وتجميع واستعراض إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها بغرض إعداد مشاريع توصيات، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧؛

٢٨ - يخطط علما بتقرير رئيس الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون التابع للجنة^(٥)، ويعرب عن امتنانه للرئيس والأعضاء والجهات المعنية الأخرى التي قدمت مدخلات وأسهمت في أعمال الفريق؛

٢٩ - يلاحظ أن توافقاً في الآراء برز بشأن مسائل معينة فيما لا يزال تباين واسع في الآراء قائما في عدد من المسائل الأخرى حال دون أن يقدم الفريق العامل توصيات بشأن سبل تنفيذ تعزيز التعاون تنفيذا تاماً على النحو الوارد في برنامج عمل تونس حسب الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في القرار ١٩٥/٦٧؛

٣٠ - يلاحظ أيضا العمل الذي بدأه الفريق العامل لاستعراض ما جرى تحديده من مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وإحصاء الآليات الدولية القائمة حاليا لمعالجة هذه المسائل، وتحديد وضع هذه الآليات، إن وجدت، وما إذا كانت تقوم بمعالجة المسائل وتسعى إلى تحديد الثغرات في محاولة للتأكد من نوع التوصيات التي قد يلزم تقديمها؛

٣١ - يشير إلى أن المجلس أوصى في القرار ٢٧/٢٠١٤ بأنه يجوز لأمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تواصل هذا العمل بهدف تقديم النتائج إلى اللجنة في اجتماعها المعقود بين الدورات لإجراء مزيد من المناقشة، وإدماجها في الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، المقرر إعداده لكي تنظر فيه اللجنة خلال دورتها الثامنة عشرة؛

منتدى إدارة الإنترنت

٣٢ - يسلم بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين الجهات المعنية المتعددة بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، مما يشمل المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

٣٣ - يسلم أيضا باضطلاع منتدى إدارة الإنترنت بمبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في جميع المناطق تعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلدان أو المناطق التي يجري فيها الاضطلاع بالمبادرات؛

٣٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٦٩ الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ

(٥) E/CN.16/2014/CRP.3.

نتائج القمة العالمية ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة^(٦)، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

٣٥ - ينوه بعقد الاجتماع التاسع لمنتدى إدارة الإنترنت الذي استضافته حكومة تركيا في اسطنبول من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "الربط بين القارات لتحسين إدارة أصحاب المصلحة المتعددين للإنترنت"؛

٣٦ - يرحب بعقد الاجتماع العاشر لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي من المقرر أن تستضيفه حكومة البرازيل في جواو بيسوا من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ويلاحظ أن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت قد أخذت في الاعتبار في العملية التحضيرية للاجتماع؛

٣٧ - يرحب أيضاً بالعرض الذي تقدمت به المكسيك لاستضافة الاجتماع الحادي عشر لمنتدى إدارة الإنترنت في عام ٢٠١٦، رهنا بقرار الجمعية العامة بشأن تحديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدماً

٣٨ - يلاحظ المناقشة الموضوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة التي عقدت من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥ والأعمال الجارية في اللجنة لجمع إسهامات من جميع الميسرين والجهات المعنية في إطار الأعمال التحضيرية لإعداد تقريرها عن الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، ويشير إلى طلباته إلى اللجنة تقديم تقرير في هذا الشأن، من خلال المجلس، إلى الجمعية العامة في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٣٩ - يلاحظ أيضاً انعقاد الاجتماع الذي تولى تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات بعنوان "الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات"، بوصفه نسخة موسعة من منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في جنيف من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

٤٠ - يلاحظ كذلك تنظيم اجتماع لاستعراض عشري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعنوان "نحو مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة"، تولت تنسيقه

(٦) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس، من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، والبيان الختامي الصادر عن هذا الاجتماع؛

٤١ - يلاحظ عقد المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٣ بشأن مسائل السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت في جنيف من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، وما تمخض عنه من آراء؛

٤٢ - يلاحظ أيضا انعقاد مؤتمر القمة العالمي للشباب لما بعد عام ٢٠١٥، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات واستضافته حكومة كوستاريكا في سان هوسيه من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والإعلان الصادر عنه؛

٤٣ - يحث كيانات الأمم المتحدة التي لم تتعاون حتى الآن بشكل فعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك وعلى القيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٧)؛

٤٤ - يهيب بجميع الجهات المعنية مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوة الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية ومواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضيق الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها؛

٤٥ - يحث جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز على إتاحة البنية التحتية للنطاق العريض للجميع بأسعار ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان قيام مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوة الرقمية إلى أدنى حد؛

٤٦ - يهيب بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى استفادة الجميع في الدول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

(٧) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

٤٧ - يحث جميع البلدان على بذل جهود حثيثة للوفاء بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٨)؛

٤٨ - يهيب بمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المعنية أن تستعرض، وفقا لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعدلها بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يلاحظ مع التقدير العمل المضطلع به في إطار الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) يلاحظ أيضا عقد الندوة العالمية الثانية عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبيليسي من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛

(ج) يشجع الدول الأعضاء على جمع بيانات وثيقة الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني ليتسنى لها الرد بصورة مرضية على الاستبيانات، من قبيل الاستبيان المتعلق بأهداف القمة العالمية، وعلى تبادل المعلومات بشأن دراسات لحالات فردية قطرية وعلى التعاون مع بلدان أخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(د) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المعنية على تقييم تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الفقر وفي القطاعات الرئيسية من أجل تحديد المعارف والمهارات اللازمة لزيادة حجم ذلك التأثير؛

(هـ) يهيب بالشركاء الدوليين في التنمية تقديم الدعم المالي من أجل مواصلة تيسير بناء القدرات في البلدان النامية وتوفير المساعدة التقنية لها؛

٤٩ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستثماري الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم الاستعراض والتقييم اللذين تقوم بهما اللجنة فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوهاً في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

٥٠ - يشير إلى الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس التي طُلب فيها إلى الجمعية العامة أن تجري استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥ وإلى الفقرة ١٠٦

(٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A/02/II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

التي تقضي بضرورة أن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها جزءاً لا يتجزأ من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

٥١ - يشير أيضاً إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ التي أعادت فيها الجمعية تأكيد دورها في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية الذي سيجري بحلول نهاية عام ٢٠١٥، على النحو الذي أقر في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس؛

٥٢ - يشير كذلك إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي قررت فيها الجمعية العامة وضع الصيغة النهائية لطرائق الاستعراض العام في أقرب وقت ممكن، ودعت رئيس الجمعية العامة إلى أن يعين ميسرين اثنين لعقد مشاورات حكومية دولية مفتوحة لذلك الغرض؛

٥٣ - يوصي بالشروع في عملية تحضيرية ملائمة بما يتسق مع العملية التي يجري الاضطلاع بها في إطار القمة العالمية ورهنا بما تقررته الجمعية العامة في هذا الشأن، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من مرحلتها القمة العالمية؛

٥٤ - يشير إلى الدور الذي تؤديه اللجنة الوارد بيانه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

٥٥ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير عن تقييم الأنشطة المضطلع بها المتعلقة بالقمة العالمية الذي يشكل إحدى الأدوات القيمة للمساعدة في عملية المتابعة، بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة العالمية؛

٥٦ - يكرر تأكيد أهمية تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، ويشجع، مع التسليم بالمستوى المتميز في تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميع الجهات المعنية على تسمية مشاريعها لمسابقة جائزة القمة العالمية السنوية للمشاريع كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم التي تجريها القمة العالمية، ويحيط علماً في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

٥٧ - يشير إلى الفقرة ٥٧ من قرار المجلس ٢٧/٢٠١٤ التي طلب فيها المجلس من اللجنة أن تلتزم بتقديم المزيد من الإسهامات من الدول الأعضاء وجميع الميسرين والجهات المعنية وأن تنظم في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٥ مناقشة موضوعية بشأن التقرير عن الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية

العامة بشأن ذلك، عن طريق المجلس، في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٥٨ - يشير كذلك إلى الفقرة ٤٨ من قرار المجلس ٩/٢٠١٣ التي طلب فيها المجلس إلى اللجنة أن تقدم، في أعقاب انتهاء دورتها الثامنة عشرة، إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية، نتائج الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٥٩ - يأخذ علماً بتقرير اللجنة في دورتها الثامنة عشرة^(٩)، بما في ذلك بموجز للمناقشة الموضوعية للاستعراض العشري لتنفيذ نتائج القمة العالمية وكذلك برابط بإجراءات التدخل المتخذة في هذا الصدد، ويقرر إحالته إلى العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة؛

٦٠ - يأخذ علماً أيضاً بالتقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: الاستعراض العشري"، الذي شكّل أساس المناقشة الموضوعية، ويقرر أن يقدمه أيضاً إلى العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بوصفه إسهاماً في مداولاتها؛

٦١ - يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة سنوياً تقريراً عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعاً في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها؛

٦٢ - يشدد على أهمية تعزيز إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل؛

٦٣ - يشدد أيضاً على أهمية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ويعتبر أنه ينبغي لها أن تنعكس على نحو مناسب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ١١ (E/2015/31).

مشروع القرار الثاني

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها
حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء
القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات
العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز
وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١) التي سُلم فيها
بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في
تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه
أمانة اللجنة،

وإذ يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢٢٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا
والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد
التدابير اللازمة لتخاذهما لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها
الإنمائية الوطنية،

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/
يوليه ٢٠١١ الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة
حتى عام ٢٠١٥، وإلى قرارات الجمعية العامة ١٢٩/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

٢٠١١ و ٢١١/٦٦ و ٢١٦/٦٦ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التي تتصدى على التوالي لتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، وللعقبات التي تحول دون استفادة المرأة والفتاة من العلم والتكنولوجيا، ولإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ يسלט الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتباره من المواضيع الشاملة لعدة قطاعات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يأخذ علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة^(٢) وبالأثار المترتبة عليها في الأوساط العالمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يأخذ علما أيضا بالتقرير التجميعي للأمين العام عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"^(٣)، الذي يحدد التكنولوجيا والعلم والابتكار بوصفها وسائل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة،

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية في الوقت الراهن، وهما "الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و "التنمية الرقمية"،

وإذ يشير إلى ضرورة اتباع مقاربات جديدة تدمج السياسات وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر حيوية في الخطط الإنمائية الوطنية، عن طريق جملة أمور منها التعاون بين الوزارات القطاعية، والوكالات المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وطائفة من الهيئات التنظيمية،

وإذ يسلم بأن عمليات الاستشراف التكنولوجي يمكن أن تساعد مقررسي السياسات والجهات المعنية في المستقبل على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تحديد التحديات والفرص التي يمكن التصدي لها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل الاتجاهات التكنولوجية، مع مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقا،

(٢) A/68/970 و Corr.1.

(٣) A/69/700.

وإذ يسلم أيضا بأن النظم الإيكولوجية الرقمية^(٤) المتطورة بشكل جيد هي شرط أساسي لتنمية رقمية فعالة ولتيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلم بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بها،

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة والإسهام الذي بوسع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تواصل تقديمه من أجل تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي والعمالة،

وإذ يلاحظ أيضا أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها تهيئة بيئات السياسة العامة التي تمكن مؤسسات التعليم والبحوث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحويلها إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ما يلي:

(أ) تشجيع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

١' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال تخصيص مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

٢' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال حشد المعارف العلمية والمهنية والهندسية على الصعيد المحلي، بما في ذلك عبر التعاون مع البرامج الوطنية وفيما بينها؛

٣' إجراء بحوث منهجية تتناول الاتجاهات الجديدة في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(٤) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل البنية التحتية التكنولوجية، والبنية التحتية للبيانات المالية، والبنية التحتية المالية، والبنية التحتية المؤسسية والبنية التحتية البشرية.

- ٤' استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات المحتملة في التعليم للأجلين المتوسط والطويل والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها تعزيز تعليم العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني؛
- ٥' استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع الجهات المعنية، بما فيها ممثلو الحكومة والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص (خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من أجل إيجاد فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل وبناء توافق بشأن السياسات المقبلة؛
- ٦' إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في سبيل إنشاء نظام لرسم الخرائط لاستعراض نتائج الاستشراف التكنولوجي وتبادلها، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع دول أعضاء أخرى، بما يتيح الاستفادة من الآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع الجهات المعنية المختصة؛
- ٧' إجراء تقييمات لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، بغية تحديد نقاط الضعف في النظام واتخاذ إجراءات تدخّل سياساتية فعالة لتعزيز مكوّناتها الأضعف، مع التسليم في الوقت نفسه بالروابط القائمة بين المكونات المتنوعة؛
- ٨' تعبئة الموارد من خلال قنوات متعددة بغية تعزيز نظام الابتكار الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ٩' تشجيع الملمين الوطنيين بالتكنولوجيا الرقمية على القيام بدور رئيسي في اعتماد مقاربة مجتمعية لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ١٠' وضع سياسات تدعم تطوير النظم الإيكولوجية الرقمية الشاملة للجميع والتي تشجع تطوير المحتوى المحلي وتجتذب وتدعم استثمارات القطاع الخاص، والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة؛

١١' التعاون مع جميع الجهات المعنية المختصة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، من أجل تحسين الاستفادة البيئية وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها؛

١٢' معالجة الفجوة القائمة والمستمرة بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ككل وفي تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على وجه الخصوص، من خلال تشجيع التوجيه ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذاب النساء والفتيات إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها؛

١٣' دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميدان العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تشجيع المساعدة المالية والمساعدة التقنية وبناء القدرات والبرامج أو الدورات في مجال التدريب التقني؛

(ب) تشجيع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على القيام بما يلي:

١' مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء الابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة؛

٢' المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والعلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها محفلا لاستكشاف الآفاق والتخطيط الاستراتيجي يوفر آراء متبصرة حول الاتجاهات الحيوية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجالات رئيسية من الاقتصاد، ويوجه الاهتمام إلى التكنولوجيا الناشئة والثورية؛

٣' التوعية وتيسير الربط الشبكي والشراكات بين مختلف منظمات وشبكات الاستشراف التكنولوجي، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، وذلك بهدف تحسين التعاون الدولي في أدوات ومنهجيات استشراف التكنولوجيا الناشئة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتنظيم برامج التدريب

والمشاريع التعاونية في مجالات من قبيل مستقبل مهارات العمل والعلم والتكنولوجيا والابتكار، ومؤهلات التوظيف في المستقبل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘٤’
توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص المتاحة للبلدان النامية بشكل خاص للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الجديدة في مجال الابتكار التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛

‘٥’
العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط شراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) ترجمة الاستشراف التكنولوجي إلى بلورة لنطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، ومبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ب) واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تساهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘٦’
مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية بوصفها وسيلة لاجتذاب مصادر جديدة لرأس المال الاستثماري اللازم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة، وحلول قائمة على الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى حسب الاقتضاء؛

‘٧’
تعزيز بناء القدرات والتعاون في مجال البحث والتطوير؛

‘٨’
توفير منتدى لتبادل أفضل الممارسات ونماذج الابتكار المحلية الناجحة، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة؛

‘٩’
القيام بدور نشط في التوعية بإمكانات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى العمليات وهيئات الأمم المتحدة المختصة، وتبادل

النتائج والممارسات السليمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وفي ما هو أبعد من ذلك؛

١٠' تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، في ما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير إلى عمليات الاستعراض ذات الصلة واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يأخذ في الاعتبار أن ٢٠١٥ هو عام انتقالي إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) تشجيع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

١' السعي بشكل استباقي إلى إيجاد التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إتاحة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

٢' النظر في إمكان إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجية وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات الاستعراض السياساتي للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ربما عن طريق إدراج فصل مخصص لهذه المواضيع؛

٣' التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها في تنفيذ التوصيات؛

٤' تشجيع المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة على تقديم إسهامات في مداولات اللجنة بشأن السياسات وفي وثائقها، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات السنوية للجنة وتحسين إدماج المنظور الجنساني في عمليات استعراض السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

باء - مشاريع مقرّرات لاعتمادها من المجلس

٢ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مدة خمس سنوات أخرى، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من أجل تمكينه من إنجاز برنامج عمله في حدود الموارد من خارج الميزانية المخصصة لهذا الغرض.

مشروع المقرر الثاني

مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ومقرريه ٢١٧/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٢٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإذ يسلم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المحدية من جانب المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماته في هذه الأعمال:

(أ) يقر بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمالها؛

(ب) يقرر، بصفة استثنائية ودون المساس بالنظام الداخلي الراسخ للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يوجّه إلى المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع الدولي التي لم تحصل على مركز استشاري لدى المجلس ولكنها حصلت على تفويض للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، دعوة للمشاركة في أعمال اللجنة حتى عام ٢٠٢٠؛

(ج) يبحث على تقديم تبرعات لتوفير أقصى قدر ممكن من المساعدة اللازمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني من البلدان النامية، ولضمان تمثيلها تمثيلاً متوازناً، بما في ذلك تمثيلها في أفرقة اللجنة؛

(د) يدعو اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى أن تنظر بأقصى سرعة ممكنة في الطلبات المقدمة من هذه الهيئات، وفقا للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
(هـ) يقرر، رغم استخدام مقارنة أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(و) يقرر أيضا أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع الجهات المعنية من البلدان النامية، ومنها المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الثالث
مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ومقرراته ٢١٨/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٢٧/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، وإذ يسلم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب الهيئات الأكاديمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماتها في هذه الأعمال، وبعد استعراضه الطرائق الحالية المتبعة لتحقيق مشاركتها:

(أ) يسلم بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة الهيئات الأكاديمية في أعمالها؛

(ب) يقرر تمديد العمل بالترتيبات الحالية لمشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة حتى عام ٢٠٢٠؛

(ج) يقرر أيضا، رغم استخدام مقارنة أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(د) يقرر كذلك أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع الجهات المعنية من البلدان النامية، ومنهم

المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الرابع
مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ومقرراته ٢١٦/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٢٢٨/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٣٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، وإذ يسلم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهمتها في هذه الأعمال، وبعد استعراضه الطرائق الحالية المتبعة لتحقيق مشاركتها:

(أ) يعترف بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمالها؛

(ب) يقرر تمديد العمل بالترتيبات المتبعة حالياً لتحقيق مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما فيها القطاع الخاص، في أعمال اللجنة حتى عام ٢٠٢٠؛

(ج) يقرر أيضاً، رغم استخدام مقارنة أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(د) يقرر كذلك أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعاً، لجميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ومنهم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الخامس
تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن
دورتها الثامنة عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة عشرة
ووثائقها*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
عن دورتها الثامنة عشرة^(١)؛
(ب) يقرّ جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة ووثائقها،
على النحو المبين أدناه.

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على
الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- ٣ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) مدن وبني تحتية ذكية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) الاستشراف من أجل التنمية.

الوثائق

تقرير الأمين العام

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصلين السادس والسابع.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ١١ (E/2015/31).

- ٤ - عرض التقارير المتعلقة بعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة العشرين للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة ووثائقها.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة.

جيم - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

- ٣ - يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

المقرر ١٠١/١٨

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثامنة عشرة

تأخذ اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بتقرير الأمين العام عن التنمية الرقمية (E/CN.16/2015/2).

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

٤ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الثانية والثالثة والرابعة والسابعة والتاسعة المعقودة في ٤ و ٥ و ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وكان معروضًا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/70/63-E/2015/10)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماع فريق الخبراء العامل بين الدورات الذي عقد في جنيف من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (E/CN.16/2015/CRP.1)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد عن مسح لقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (E/CN.16/2015/CRP.2 و Add.1)؛

(د) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد، *Implementing World Summit on Information Society Outcomes: A Ten-Year Review* (UNCTAD/DTL/STICT/2015/3).

٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٤ أيار/مايو، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد تقرير الأمين العام.

٦ - وفي الجلسة نفسها، ألقى كلمة رئيسية كل من رئيس اللجنة التحضيرية للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات أداما ساكاسيكو، ورئيس اللجنة التحضيرية للمرحلة الثانية من القمة العالمية جانيس كاركلينس.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن موضوع ”الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“

٧ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزارية حول موضوع ”الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“، أداره الرئيس أومبولا جونسون (نيجيريا) وشارك فيه الأشخاص التالية أسماؤهم: وزيرة التكنولوجيا البريدية والمعلومات والاتصالات في الجزائر زهرة دردوري؛

نائب وزير الخارجية المساعد ومنسق سياسة المعلومات والاتصالات الدولية. بمكتب الشؤون الاقتصادية وشؤون الأعمال التابع لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة دانيال سيولفيدا؛ الأمين الدائم في وزارة الإعلام والبث في زامبيا غودفري مالااما؛ ومدير المكاتب الاتحادية للاتصالات في سويسرا فيليب ميتسغر.

٨ - وأعقبت ذلك جلسة تحاور مع وفدي كوبا والمكسيك، فضلا عن المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٩ - وشاركت أيضا المنظمتان غير الحكوميتين التاليتين: غرفة التجارة الدولية وجمعية الإنترنت Internet Society.

١٠ - وفي الجلستين الثالثة والرابعة، المعقودتين في ٥ أيار/مايو، أجرت اللجنة مناقشة موضوعية بشأن تقرير الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، عملا بالفقرة ٥٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٤، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو البرازيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، كندا، المملكة العربية السعودية، جمهورية إيران الإسلامية، الاتحاد الروسي، البرتغال، سويسرا، السويد، الصين، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المكسيك، باكستان، زامبيا، الكاميرون، أستراليا، جنوب أفريقيا، لاتفيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات وموريتانيا.

١١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الدولي للاتصالات.

١٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية الإنترنت، ورابطة الاتصالات التقدمية Association for Progressive Communications، هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة Internet Corporation for Assigned Names and Numbers، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام ICT for Peace، وغرفة التجارة الدولية للأعمال التجارية لدعم مجتمع المعلومات International Chamber of Commerce-Business Action to Support the Information Society، وتكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير IT for Change.

١٣ - وفي الجلسة الرابعة، أدلى الرئيس ببيان، أعقبته بيانات أدلى بها ممثلو أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرازيل، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تركيا، السويد، كندا، كوبا، لاتفيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

- ١٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان.
- ١٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدم الرئيس ومديرة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأونكتاد وأمين اللجنة إيضاحات تتعلق بالأسئلة المطروحة.
- ١٦ - وفي الجلسة الرابعة، أدلى نائب الرئيس بيتر ماجور (هنغاريا) ببيان.
- ١٧ - وفي الجلسة الرابعة أيضاً، وفي أعقاب بيان أدلى به الرئيس، وافقت اللجنة، عملاً بالأحكام الواردة في الفقرة ٥٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٤، على أن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير) عن المناقشة الموضوعية للاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية.
- الإجراء الذي اتخذته اللجنة
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
- ١٨ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٨ أيار/مايو، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، قدّمه نائب الرئيس (هنغاريا) بناء على مشاورات غير رسمية وعمّمة بالإنكليزية فقط.
- ١٩ - وفي الجلسة نفسها، قدّم أمين اللجنة توضيحاً في ما يتعلق بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية وردّ على استفسارات الوفود.
- ٢٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى الرئيس ببيان.
- ٢١ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

(ب) التنمية الرقمية

٢٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والخامسة والسابعة والثامنة، المعقودة في ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أيار/مايو. وكان معروضاً عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التنمية الرقمية (E/CN.16/2015/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن الاستشراف الاستراتيجي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.16/2015/3).

٢٣ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٦ أيار/مايو، أدلى بملاحظات استهلاكية كل من مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ورئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان رئيس قسم العلم والتكنولوجيا بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، وعرض تقارير الأمين العام.

اجتماع مائدة مستديرة وزاري

”إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار“

٢٥ - في الجلستين الأولى والثانية المعقودتين في ٤ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزاريا حول موضوع ”إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار“ إدارة الرئيس (نيجيريا) وشارك فيه الحاضرون التالية أسماءهم: الممثل الدائم لشيلي لدى منظمة التجارة العالمية هيكتور كاسانوييا؛ رئيس شعبة ترويج ونشر نتائج البحوث بوزارة البحث العلمي والابتكار في الكامبيرون باسكال نغييه كانه؛ وزير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في الجمهورية الدومينيكية ليجيا أمادا ميلو دي كاردونا؛ وزير البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في الكونغو برونو جان ريشار إيتوا؛ وزير العلوم والتكنولوجيا في تايلند بيشيه دورونغكافيروج؛

الأمين الاتحادي بوزارة العلوم والتكنولوجيا في باكستان قمران علي القرشي؛ رئيس مجلس البحث العلمي في عُمان هلال الهنائي؛ الأمين الدائم لوزارة التعليم والعلوم والتدريب المهني والتعليم المبكر في زامبيا باتريك ك. نكانزا؛ المدير العام وكبير الموظفين التنفيذيين للمجلس الوطني لحضانة التكنولوجيا في نيجيريا محمد جبرين؛ مستشارة لشؤون العلم والتكنولوجيا بالنيابة لوزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية فرانسيس كولون؛ وزير الدولة للعلوم والتكنولوجيا في أنغولا جواو سيباستياو تيتا؛ ووكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان أزهرى عبد الباقي.

٢٦ - وشاركت أيضا في المناقشة التحوارية التي أعقبت ذلك وفود أوغندا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والصين، فضلا عن المراقب عن الاتحاد الأوروبي، كما شارك في المناقشة التفاعلية.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بملاحظات استهلالية.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وافقت اللجنة على إحالة الموجز الذي أعدته الصين للمناقشة التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري (E/2015/78) إلى الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

حلقة نقاش: تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية

٢٩ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٦ أيار/مايو، أدلى ببيانات الزميل الأقدم في الحوار بين البلدان الأمريكية والوزير السابق للأشغال العامة والتعليم والتعدين في شيلي سيرخيو بيطار، ورئيسة مديرية التعليم والموارد البشرية في الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلوم وعضو المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية شيرلي مالكوم.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أدارها الرئيس (نيجيريا). وقدم عروضاً رئيسة فرع مشروع الألفية في جنوب أفريقيا غيشي كاروري سيبينا؛ ورئيس إدارة التعليم والتعلم المهنيين والبرامج الوطنية وبرامج التنمية، في المعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهنيين في ألمانيا مايكل هايشتر؛ ومدير البحث في مجال استراتيجيات الأعمال في معهد المعلومات المتداولة من بُعد في جامعة كولومبيا راوول كاتز؛ وزميل البحوث الأقدم والأستاذ المعاون بمعهد الإنترنت في أكسفورد مارك غراهام؛ ومستشار المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية ماوريتزيو بونا.

٣١ - وأعقب نقاش تحاوري ردّ فيه أعضاء حلقة النقاش على ما طرحه من أسئلة وأدلى به من تعليقات ممثلو كينيا والهند وهنغاريا والمكسيك وتايلند وكندا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٢ - وأدلى أيضا المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

٣٣ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية" قدمته نائبة الرئيس بيكتوريا روميرو (المكسيك) بناء على مشاورات غير رسمية وعمّم بالإنكليزية فقط.

٣٤ - وأدلت ببيان ميسرة مشروع القرار بيكتوريا روميرو (المكسيك).

٣٥ - وقدم أمين اللجنة توضيحا بشأن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية.

٣٦ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

مشروع مقرر مقترح من الرئيس

٣٧ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٨ أيار/مايو، قرر المجلس أن يأخذ علما بتقرير الأمين العام عن الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.16/2015/3).

الفصل الرابع

عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٣٨ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٦ أيار/مايو.

عرض استعراض سياسة تايلند في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار

٣٩ - أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد يواكيم رايتز بملاحظات استهلاكية.

٤٠ - وقدم عرضا ممثل الأمانة العامة للأونكتاد.

٤١ - وقد عرضا أيضا وزير العلوم والتكنولوجيا في تايلند بيشيه دورونغكافيروج.

٤٢ - وأدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وألمانيا والصين واليابان والفلبين، فضلا عن المراقبين عن سنغافورة.

٤٣ - وأدلى بتعليقات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية وكينيا وأوغندا والكاميرون والنمسا، وكذلك المراقب عن المغرب.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة التاسعة عشرة للجنة

٤٤ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الثامنة المعقودة في ٨ أيار/مايو.

٤٥ - وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها التاسعة عشرة:

الرئيس:

بيتر ماجور (هنغاريا)

نائب الرئيس:

أ. مين تجوا (النمسا)

ماكسويل أوتيم أونابا (أوغندا)

٤٦ - وأرجأت اللجنة انتخاب نائبي الرئيس من دول آسيا والمحيط الهادئ ومن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى دورتها التاسعة عشرة.

٤٧ - وأرجأت اللجنة أيضا انتخاب المقرر إلى دورتها التاسعة عشرة.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة ووثائقها

٤٨ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها خلال جلستها الثامنة المعقودة في ٨ أيار/مايو. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة عشرة ووثائقها.

٤٩ - وأدلى ممثل اليابان ببيان.

٥٠ - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة عشرة ووثائقها، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادها (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة

- ٥١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة، المعقودة في ٨ أيار/مايو مشروع التقرير عن دورتها الثامنة عشرة (E/CN.16/2015/L.1).
- ٥٢ - وعرض المقرر أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية) مشروع التقرير.
- ٥٣ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن دورتها الثامنة عشرة وعهدت إلى المقرر بإنجازه.
- ٥٤ - وفي أعقاب اعتماد التقرير، أدلى بتعليقات ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل والاتحاد الروسي والصين والمملكة العربية السعودية وألمانيا.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٥٥ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الثامنة عشرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وقد عقدت اللجنة تسع جلسات (من الأولى إلى التاسعة).

٥٦ - افتتح الدورة نائب الرئيس أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية) الذي أدلى أيضا ببيان.

٥٧ - وأدلى الرئيس أوموبولا جونسون (نيجيريا) بملاحظات استهلاكية.

٥٨ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٤ أيار/مايو، أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلاكي.

٥٩ - وفي الجلسة نفسها، خاطب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (النمسا) اللجنة (عبر رسالة بالفيديو).

٦٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم أمام اللجنة: الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات هولن جاو؛ الأستاذ وحائز جائزة نوبل، من قسم الفيزياء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا سامويل تنغ؛ كبير الموظفين التنفيذيين في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة فادي شحادة؛ ومدير شعبة مجتمعات المعرفة بقطاع الاتصالات والمعلومات في اليونسكو إندراجيت بانيرجي؛ والأستاذ في إدارة الإعلام والاتصالات في كلية لندن لعلوم الاقتصاد روبن مانسل.

باء - الحضور

٦١ - حضر الدورة ممثلو ٤٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة أعضاء في اللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وممثلون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، وممثلون عن المجتمع المدني وهيئات الأعمال. وترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة [E/CN.16/2015/INF/1](#).

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦٢ - كانت اللجنة انتخبت بالتزكية، في الجلسة الثامنة من دورتها السابعة عشرة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعضاء مكتب دورتها الثامنة عشرة التالية أسماؤهم:

الرئيس:

أوموبولا جونسون (نيجيريا)

نواب الرئيس:

بيتر ماجور (هنغاريا)

بيكتوريا روميرو (المكسيك)

ماجد المزيدي (المملكة العربية السعودية)

أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)

٦٣ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٥، عينت اللجنة أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية) مقرراً للدورة الثامنة عشرة للجنة، إضافة إلى توليه مهام نائب الرئيس.

٦٤ - ونظراً لانتهاؤ عضوية المملكة العربية السعودية في اللجنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لم يعد في إمكان ماجد المزيدي الاضطلاع بمهام نائب الرئيس.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الدورة

٦٥ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٤ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.16/2015/1 و Corr.1. وفي ما يلي جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) التنمية الرقمية.

- ٤ - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة التاسعة عشرة للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة ووثائقها.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة.
- ٦٦ - وفي الجلسة نفسها، أقرّت اللجنة تنظيم الأعمال المقترح بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية عُُمِّت باللغة الإنكليزية فقط.
- ٦٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عينت اللجنة بيكتوريا روميرو (المكسيك) ميسرة لمشروع القرار المتعلق بـ "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" وبيتر ماجور (هنغاريا) ميسرا لمشروع القرار المتعلق بـ "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها". وأندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية) ميسرا لمشاريع المقررات المعروضة على اللجنة.

هاء - الوثائق

- ٦٨ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة عشرة في مرفق هذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة عشرة

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
E/CN.16/2015/1 و Corr.1	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
A/70/63-E/2015/10	٢	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2015/2	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
E/CN.16/2015/3	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن التنمية الرقمية
E/CN.16/2015/L.1	٧	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة
E/CN.16/2015/CRP.1	٢	تقرير عن اجتماع فريق الخبراء العامل بين الدورات (٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)
E/CN.16/2015/CRP.2 و Add.1		تحديد قضايا السياسات الدولية المتعلقة بالإنترنت
UNCTAD/DTL/STICT/2015/3	٢	تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض عشري
E/CN.16/2015/INF.1	٢	قائمة المشاركين

المرفق الثاني

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن مناقشتها الموضوعية لتقرير الاستعراض العشري عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي أجريت خلال دورتها الثامنة عشرة

مقدمة

١ - عملا بالفقرة ٥٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٤ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، طُلب من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تنظم، خلال دورتها الثامنة عشرة (٤-٨ أيار/مايو ٢٠١٥) مناقشة موضوعية لتقرير الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتقديم تقرير عن ذلك، من خلال المجلس، إلى الجمعية العامة لدى إجراء الجمعية استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥. وهذا التقرير مقدم امتثالا لذلك الطلب.

اجتماع المائدة المستديرة

٢ - عُقد اجتماع مائدة مستديرة وزارية حول موضوع "الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" بعد ظهر يوم ٤ أيار/مايو ٢٠١٥. استُهل اجتماع المائدة المستديرة بكلمتين رئيسيتين أدلى بهما رئيسا اللجنتين التحضيريتين لمرحلي جنيف وتونس من القمة العالمية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، على التوالي. وشدد الرئيسان في كلمتيهما على التحديات التي تفرضها عملية تحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية، تكفل حماية التنوع الثقافي واللغوي في مجتمع المعلومات، وتعجل في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدوا على عدد من المسائل بينها تطوير البنية التحتية، والقدرة على تحمل التكاليف، وإدارة المعارف، والتعليم وبناء القدرات، والتعدد اللغوي وحقوق الإنسان والأمن السيبراني. ونوه الرئيسان في مداخلتيهما إلى أهمية وضع التنمية في صميم مجتمع المعلومات وفهم تطورها في سياق التغير السريع في التكنولوجيا، والنشر والتطبيق المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تختلف حاليا إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة وقت انعقاد القمة.

٣ - وخلال المناقشة المفتوحة التي أعقبت ذلك، لاحظ المشاركون أنه، رغم إحراز تقدم كبير في زيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق الأهداف المحددة في القمة العالمية، لا تزال هناك فوارق كبيرة في توفير الربط والوصول داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي ما بينها. ووجه الانتباه في هذا السياق إلى أدلة مستفيضة وردت في تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنون "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض عشري". وحدد عدد من المتكلمين مجالات في بلدانهم أُحرز فيها تقدم كبير، بما في ذلك الترابط داخل الحكم، والأمن السيبري، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الميسرة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون الفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيا المتغيرة وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن التحديات المصادفة مثل الجريمة السيبرية، وحماية الطفل، والخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وأهمية ضمان هيئة بيئة مؤاتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ - كما أكد عدد من المتكلمين على أهمية الإدارة الديمقراطية للإنترنت وأن تكون خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز صوب التعاون والحوار بشأن إدارة الإنترنت بين الجهات المعنية، وطالب عدد منهم بتمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت. وأكد بعض المشاركين أيضا على أهمية التعاون الدولي في الاستفادة من فوائد الابتكار والتصدي لتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يحرز تقدما مستمرا نحو تحقيق رؤية القمة العالمية الهادفة إلى إيجاد مجتمع معلومات شامل للجميع متمحور حول الإنسان وإنمائي المنحى.

مناقشة موضوعية

٥ - انسجاما مع قرار المجلس ٢٧/٢٠١٤، المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، خُصص يوم كامل للمناقشة الموضوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية. وافتتح الدورة مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد بتسليط الضوء على التقرير الآنف الذكر، "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض عشري". وقد جُمع التقرير من مصادر تضمنت مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المعنية الأخرى، والمعلومات المقدمة منها؛ وآليات ووثائق ختامية أخرى متعلقة بالاستعراض العشري للقمة العالمية، بما فيها تلك المقدمة من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العشري، وعمل على تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات، وجرى تنظيمه بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وعقد في جنيف

من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ والاجتماع الاستعراضي المعنون ”نحو المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة“، الذي نظّمته اليونسكو بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، والمعقود في باريس من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣؛ فضلا عن مصادر منشورة أخرى. وقدم التقرير معلومات مفصلة عن تنفيذ رؤية القمة العالمي وأهدافها وخطوط عملها بشأن الالتزامات المتعلقة بالآليات المالية وإدارة الإنترنت وتنفيذ التعاون وإقامة الحوار بين الجهات المعنية المتعددة.

٦ - وشكر المشاركون الأمانة على إعداد التقرير والعرض الشامل للأدلة الواردة فيه. واستندوا إلى ما ورد في التقرير وإلى خبراتهم في إجراء مناقشة واسعة النطاق تناولت جوانب مختلفة من تنفيذ نتائج القمة العالمية وتطوير مجتمع المعلومات. وأكد العديد أنه، رغم إحراز تقدم كبير في زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضييق الفجوة الرقمية في الخدمات الأساسية، هناك أدلة على استمرار، في بعض الحالات، تزايد الفجوات الرقمية في العديد من المجالات البالغة الأهمية للاستفادة إلى أقصى حد من قيمة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، بما في ذلك الترابط وإمكانية الحصول على خدمات النطاق العريض. وأعرب عن القلق إزاء الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واحتياجات أقل البلدان نمواً، وأهمية الاستمرار في معالجة الفجوة بين الجنسين وضرورة ضمان مشاركة الجميع مشاركة كاملة في مجتمع المعلومات، بما في ذلك الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً.

٧ - وأكد عدد من المشاركين على أنه رغم أهمية البنية التحتية لتنمية مجتمع المعلومات، فهذه البنية وحدها لا يمكن أن تحقق أهداف القمة العالمية. وفي تحقيق أهداف التنمية البشرية الواردة في الوثائق الختامية للقمة، من الضروري إيلاء الأولوية أيضاً للتعليم وبناء القدرات، وللتنمية المحلية والمحتوى المتعدد اللغات والقدرة على تحمل تكاليف الحصول على الخدمات. وجرى التشديد على الدور الذي تضطلع به الحكومات في توفير بيئة مؤاتية للاستثمار والابتكار وفي تقديم الخدمات، كما جرى التأكيد على دور القطاع الخاص والشركاء في التنمية في تمويل البنية التحتية وتطوير التطبيقات وبناء القدرات البشرية. ولفت المشاركون الانتباه أيضاً إلى الجوانب الأخلاقية والمتعلقة بالحقوق في مجتمع المعلومات، بما في ذلك إمكانية الوصول، وحرية التعبير والخصوصية.

٨ - وأشار إلى أن الوثائق الختامية للقمة العالمية لا تزال توفر ركيزة صلبة للتأثير على مجتمع المعلومات، وذلك بوضع رؤية القمة الشاملة للجميع والمتمحورة حول الإنسان والإنمائية المنحى في صلب الاستعراض العام. ولوحظ أيضاً أن الرؤية التي تبلورت في القمة

ما زالت صالحة. وفي الوقت نفسه، أدرك المشاركون أهمية التغير والابتكار السريعين في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ انعقاد القمة، بما في ذلك تنمية القدرات المحمولة للوصول إلى الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة و "إنترنت الأشياء". فقد فتحت هذه التطورات الباب واسعا أمام فرص جديدة، طارحة في الوقت نفسه العديد من التحديات الجديدة التي تحتاج إلى معالجة. وينبغي لهذه الفرص والتحديات أن تحفز المجتمع الدولي على التفكير في الأولويات والتكيف مع سياق تنفيذ نتائج القمة، عند الاقتضاء، من دون إعادة البحث في القرارات التي اتخذت في القمة.

٩ - وسلم المشاركون عدة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة هامة وعنصر تمكين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع، بما تحمله معها من قدرة على توفير حلول لتحديات التنمية قد يكون من الصعب التصدي لها باتباع مقاربات تقليدية. وفي هذا السياق، أكد عدد من المتكلمين على أهمية تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ودعوا إلى تحقيق أوجه تآزر بين الاستعراض العشري للقمة العالمية وتلك العمليات.

إدارة الإنترنت وتعزيز التعاون

١٠ - جرت مناقشة مستفيضة لموضوعي إدارة الإنترنت وتعزيز التعاون التي جرى تحديدها خلال المرحلة الثانية من القمة العالمية. وأعربَ عن آراء مختلفة بشأن العملية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات، على قدم المساواة، للاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها في قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت. ورأى بعض المشاركين أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تحقيق هذا الهدف، لا سيما في ما يتعلق بمشاركة الحكومات على قدم المساواة وأنه ينبغي لهذا الاستعراض أن يقدم توجيهها واضحا بشأن كيفية تشغيلها. ورأى آخرون أن تقدما كبيرا أحرز بالفعل.

١١ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن منتدى إدارة الإنترنت نجح في الجمع بين مختلف الجهات المعنية على أساس سنوي، وتيسير حلقات العمل الفنية والمواضيعية وتيسير الربط الشبكي، وتعزيز الحوار بشأن مختلف جوانب إدارة الإنترنت. ولاحظت وفود عدة أنه يمكن مواصلة تعزيز المنتدى وأن في الإمكان إدخال مزيد من التحسينات على عمله، ولا سيما في ما يخص فعاليته وطابعه الشامل وطبيعة نتائجه. وفي هذا السياق، نوه بعض أعضاء الوفود بالفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة، الذي قدم

توصيات في عام ٢٠١٢، وبتطبيق العديد من تلك التدابير تدريجيا. ودعا عدد منهم إلى تمديد ولاية المنتدى، وأعربوا عن الأمل في جعلها ولاية دائمة.

١٢ - وأشار خلال المناقشة إلى التطورات الأخيرة في إدارة الإنترنت. وجرى الترحيب على وجه الخصوص بأنشطة هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة من قبل بعض المشاركين الهامة باعتبارها مرحلة جديدة في إدارة الإنترنت.

١٣ - ورأى بعض المشاركين أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال إدارة الإنترنت. ودعا أحد المتكلمين إلى إيجاد إنترنت واحدة مفتوحة حرة وعالمية معتبرا ذلك أساسيا من أجل تسخير الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية لشبكة الإنترنت. وشدد البعض على ضرورة تنفيذ آليات فعالة تؤدي فيه الحكومات دورا معززا في إدارة الإنترنت على الصعيد الدولي. واعتبر مشاركون عدة أن الآراء المتباينة بشأن إدارة الإنترنت ينبغي ألا تحول دون مناقشة سبل الاستفادة من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب على الإنترنت في التنمية.

١٤ - ووجه الانتباه أيضا إلى عمل الأمانة في مسح قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت. وفي هذا الصدد، ذكرت بعض الوفود أنه رغم تحديد عملية المسح وجود آليات تعالج قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، أقرت أيضا بعدم وجود آليات تُعنى بمجموعة واسعة النطاق من قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، فضلا عن الأطر القانونية الدولية من أجل تنفيذ الأنظمة القائمة.

١٥ - وأشار المشاركون إلى عدد من الأنشطة والمبادرات التي جرت مؤخرا، بينها مؤتمر NETmundial، المعقود في البرازيل في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ ومؤتمر دراسة الإنترنت الذي عقدته اليونيسكو، المعنون "الربط بين النقاط: خيارات العمل في المستقبل"، المعقود في باريس في آذار/مارس ٢٠١٥، والتقارير الصادر عنه الذي سيقدم كإسهام في الاستعراض العام؛ والقرار المعنون "التوصيل في عام ٢٠٢٠: جدول أعمال لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم" الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات لعام ٢٠١٤؛ والجهود المبذولة حاليا من ميسري مسارات العمل من أجل تهيئة نقطة مرجعية مفاهيمية لأهداف التنمية المستدامة وخطوط عمل القمة العالمية لاجتماع المعلومات. وأشار أيضا في هذا السياق إلى منهج عمل القمة العالمية للتقييم.

١٦ - وذكر مشاركون أن تنفيذ نتائج القمة العالمية مسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات المعنية ووصفوا الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والحكومات وغيرها من الجهات

المعنية لتنفيذ أهداف القمة في مجالات مسؤولية وقدرات كل منها. ورأى مشاركون عدة أن نتائج القمة أدت إلى زيادة التعاون والحوار بين الجهات المعنية بما فيها الحكومات والقطاع الخاص وكيانات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية. وقد حظى هذا التطور عموماً بالترحيب باعتباره عاملاً مساهماً في تعزيز مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. وأقر متكلمون آخرون بأن الأحداث السابقة للاستعراض العشري للقمة العالمية كانت كناية عن متدييات مفتوحة وشاملة وأشاروا إلى أن الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة ينبغي أن يواصل مراعاة المساهمات المقدمة من جميع الجهات المعنية.

تقرير الاستعراض العشري

١٧ - لاقى تقرير أمانة الأونكتاد "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض عشري" الترحيب من معظم الحكومات والجهات المعنية الأخرى بوصفه تحليلاً شاملاً ومتوازناً وكافياً ووافياً للتطورات التي يشهدها تنفيذ نتائج القمة العالمية، وهو يمكن أن يشكل مورداً قيماً بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ورحب العديد من الممثلين بالطريقة التي استند فيها التقرير إلى المعلومات والإسهامات الكثيفة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المعنية الأخرى، بالإضافة إلى أدلة أخرى. وأشار بعض المشاركين إلى أن التقرير لا يعكس بما فيه الكفاية رأياً مفاده أن التقدم ضئيل أو معدوم في مجال تعزيز التعاون. وعلى وجه الخصوص، أشار بعض المندوبين إلى أن تعزيز التعاون، على النحو المبين في برنامج عمل تونس، ما زال جانباً لم يتحقق وأنه من الضروري تحديد سبل المضي فيه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨ - واقتُرِح أيضاً إصدار توصيات واضحة والتركيز على البلدان النامية واحتياجاتها لما بعد عام ٢٠١٥. وسلط بعض المشاركين الضوء على الحاجة إلى تحديد أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وجرى التشديد بصفة خاصة على أهمية آليات التمويل. وفي هذا الصدد، أشار بعض المشاركين إلى أن التكلفة الباهظة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي البنية التحتية الداعمة لها بالنسبة إلى البلدان النامية. وأعرب بعض المندوبين عن الحاجة إلى إصدار توصيات بشأن سبل تعزيز التمويل من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية والتأكد من إنشاء آليات معززة للمساعدة المالية والتقنية من أجل تمكين البلدان النامية من التنفيذ الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتيح لها تلبية احتياجاتها الإنمائية على نحو مناسب. وأضافوا أنه ينبغي النظر في هذا الجانب في المستقبل في القمة العالمية.

١٩ - وفي أعقاب المناقشة الموضوعية، قررت اللجنة أن تحيل التقرير من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة كإسهام في الاستعراض العام للجمعية لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقد ورد هذا القرار في مشروع القرار المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها (انظر الفصل الأول - ألف، مشروع القرار الأول).

٢٠ - ودعت الوفود إلى إبداء ملاحظات خطية أثناء المناقشة. ويمكن الاطلاع على تلك الملاحظات في الموقع الشبكي للجنة، إضافة إلى النص الكامل لوقائع الدورة^(١).

(١) انظر <http://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=606>.

